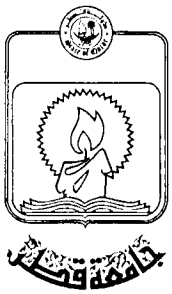

مكتبة البنين
قسم الدوريات

مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العـدد الثالث والعشـرون

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

تركيا والسعودية
دراسة في أوجه العلاقات الثنائية

د. عوني عبد الرحمن السبعاوي
رئيس قسم التاريخ - كلية التربية
جامعة الموصل

تركيـا والسعوديـة
دراسة في أوجه العلاقات الثنائية

د. عوني عبد الرحمن السبعاوي
رئيس قسم التاريخ
كلية التربية - جامعة الموصل

ملخص البحث :

تبين هذه الدراسة أن العلاقات المعاصرة بين تركيا وأقطار الخليج العربي ظهرت متأخرة لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية. وبدأت تركيا في الستينيات تولي اهتمامها نحو الوطن العربي نتيجة للمواقف الصعبة التي مرت بها أثناء الأزمة القبرصية الأولى عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤. وقد واجهت تركيا صدا من غالبية الأقطار العربية باستثناء المملكة العربية السعودية التي تُعد من أولى الأقطار العربية الخليجية التي تقيم علاقات طيبة مع تركيا، وقد بلغت هذه العلاقات مستويات متطورة في العقدين الأخيرين وارتكزت على جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية، وكذلك في مجال الاستثمارات وتوظيف رؤوس الأموال السعودية في تركيا، كما حققت تركيا في سنوات الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وكذلك في أحداث حرب الخليج ١٩٩١م، طفرة نوعية في علاقاتها تلك بسبب انسجام تركيا في سياستها ومواقفها مع المصالح السعودية في المنطقة. وتسعى تركيا من خلال علاقاتها المتطورة مع المملكة العربية السعودية وأقطار الخليج العربي الأخرى تطوير اقتصادها الوطني وسد احتياجاتها النفطية .

* * *

Turkey and Saudi Arabia: Aspects of Bilateral Relations

Dr. Awni Abdul Rahman Al- Sab'awi
Department of History
Faculty of Education
University of Mosul

Abstract

The present paper examines Turkey's relations with the Arab Gulf countries and explains how historical, political and economic factors delayed the establishment of these relations.

In the sixties, Turkey tried to maintain close relations with the Arab Homeland following the 1963-1964 crisis in Cyprus. The majority of the Arab countries, with the exception of Saudi Arabia, did not respond positively to the Turkish move. Saudi Arabia may be described as the first Arab Gulf State to establish good relations with Turkey. The two countries succeeded in maintaining and promoting political, economic, and military relations and in investing Saudi capital in the past two decades. Turkish - Saudi relations took a turn for the better during the Iraq - Iran War (1980-1988) and the Gulf War of 1991. This may be attributed to the fact the Turkey's political views and stand were in harmony with Saudi interests in the region.

Through its relations with Saudi Arabia and the other Arab Gulf States, Turkey is seeking ways and means to consolidate its national economy and meet its own oil needs.

❖ ❖ ❖

بدأت العلاقات المعاصرة بين تركيا وأقطار الخليج العربي متأخرة نوعاً ما، لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية، فحتى نهاية الستينيات كانت المملكة العربية السعودية إلى جانب العراق هي الدولة الخليجية التي لديها علاقات دبلوماسية وطيدة مع تركيا.

وقد استعانت تركيا بالسعودية للتوسط بينها وبين سوريا لإنهاء الأزمة التي نشبت بينهما أواخر عام ١٩٥٧[١].

ومع مطلع الستينيات بدأت تركيا تولي اهتمامها صوب الوطن العربي، وتعيد النظر بمجمل علاقاتها الخارجية نتيجة المواقف الصعبة التي مرت بتركيا في أثناء الأزمة القبرصية الأولى عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤، إذ واجهت تركيا صداً من غالبية الأقطار العربية باستثناء السعودية التي وقفت إلى جانبها، مؤشرة بذلك فاتحة من العلاقات الطيبة بين تركيا والسعودية طوال فترة الستينيات[٢].

وكانت معظم واردات تركيا من النفط تأتي من العراق والسعودية حتى مطلع السبعينيات[٣].

وبعد تولي حكومة سليمان ديميريل السلطة في تركيا عام ١٩٦٥حاولت تحسين علاقات تركيا مع الأقطار العربية، لكن انشغالها بصراعاتها الداخلية مع أحزاب المعارضة التركية حال دون ذلك، كما أنها لم تشأ الذهاب بعيداً في هذه العلاقات، وتركت للقطاع التركي الخاص مهمة القيام بهذا الدور، وقامت حكومة بولند أجويد بجهود في هذا الاتجاه. لكنها لم تفلح كثيراً[٤]. لأن تركيا في أثناء تلك الفترة ومن أجل أن تقوم بتطوير علاقاتها مع الأقطار العربية، ولاسيما في الجانب الاقتصادي منها لم تكن قادرة على تقديم ما هو أفضل إلى الأقطار المجاورة لها بسبب منتجاتها الصناعية التي لم ترق إلى المستوى المرغوب فيه، كما لم تكن منتجاتها كافية لسد احتياجاتها الذاتية، لتقوم بتصدير الفائض عنها[٥].

ومع ذلك فقد تحسنت العلاقات العربية التركية بعد ما رفعت كل من السعودية ومصر والصومال خلال عامي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ تمثيلهم الدبلوماسي مع تركيا إلى متوى السفراء، وقيام الملك فيصل، ملك السعودية بزيارة إلى تركيا عام ١٩٦٦، وتلقي تركيا دعماً عربياً في القضية القبرصية خلال المؤتمر المنعقد بمكة عام ١٩٦٦الذي حضره نحو ستون مندوباً من بينهم نحو ست وثلاثون مندوباً يمثلون عدداً من الدول المشاركة في الأمم المتحدة[٦].

وفي عام ١٩٦٦ طرح الملك فيصل، ملك السعودية إقامة «حلف إسلامي» يضم كلاً من تركيا والسعودية وإيران، يكون مفتوحاً لانضمام دول إسلامية أخرى إليه، تتوحد فيه كل قوى المسلمين ضد الإلحاد والشيوعية، ولخلق اتحاد ثقافي وإقامة سوق إسلامية مشتركة. ولكن بسبب الضغط الشعبي والمعارضة التركية التي كانت تعتقد بأن دولة إسرائيل المرتكزة على أسس دينية، وجهودها في وصف البلاد الإسلامية بأنها متحدة ضدها وفق الروابط الدينية المشتركة، وتساؤل عصمت أينونو زعيم حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض «ما الذي يحدث إذا ما وقعّت الدول المسيحية حلفاً مسيحياً». جعل الحكومة التركية [*] ترفض هذا المشروع السعودي، وقالت بأن قبول حلف إسلامي قد يؤدي إلى استبعاد الحياد في نزاع الشرق الأوسط، وهجر العلمانية، سيما وأن الاتجاه الأساسي في تركيا بين الجماعات ذات التأثير في صناعة القرار السياسي علماني الأساسي والوجهة[٧].

كما لم تكن ترى تركيا حينئذ في مثل هذا الحلف أداة مثل حلف بغداد يريد السعوديون استخدامه في صراعهم ضد حكومة جمال عبد الناصر في مصر، وزيادة الانقسام في الوطن العربي الذي لا ترى تركيا أي مصلحة في أن يكون لها أي دور فيه[٨]. سيما وأن تركيا كانت قد أدركت أن غالبية أقطار المشرق العربي تُعد من الدول

الأعضاء في كتلة عدم الانحياز وتناصب الغرب العداء إلى حد ما أو في سياستها المُعلنة على أقل تقدير[٩]. ولكن ذلك لم يمنع تركيا من المشاركة في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الرباط عام ١٩٦٩، وما تبعه من لقاءات[١٠]. والذي أسفر عن انضمام تركيا إلى مصرف التنمية الإسلامي، ليكون ذلك بداية لإنشاء مصارف عربية - تركية مشتركة، حققت منافع اقتصادية وسياسية لتركيا لاحقاً.

وإزاء الأزمات التي عصفت بالاقتصاد التركي في السبعينات ولاسيما بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣، وتضاعف فاتورة الطاقة إلى نحو (٧٠) مرة ما بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠، وحيث أن مصادر النفط التركي لا تستطيع أن تسد أكثر من ١٦٪ من احتياجاتها المحلية، عملت تركيا على تطوير علاقاتها مع العراق وأقطار الخليج العربي النفطية، والمملكة العربية السعودية منها خاصة، التي بدعم تركيا التي تعرضت لأضرار بالغة بسبب أزمة الطاقة. وما أثمرت عنه زيارة نجم الدين أربكان نائب رئيس الوزراء وزعيم حزب الخلاص الوطني التركي إلى السعودية في مايس١٩٧٤ من أجل ضمان قرض كبير وسعر أقل للنفط[١١].

ومنذ عام ١٩٧٤ استطاعت تركيا الحصول على احتياجاتها من النفط السعودي بأسعار تفضيلية[١٢]. وهي تدرك فعل هذه المادة الستراتيجية التي تؤدي دوراً رئيسياً ليس في تنشيط الاقتصاد التركي فحسب، بل وفي تأمين الدفاع التقليدي الحيوي خلال الأزمات الاقتصادية العالمية، وفي أثناء اندلاع الحروب الإقليمية أو العالمية[١٣].

وطوال هذه الفترة كانت علاقات تركيا مع السعودية ودية، على الرغم من أن الفريق المحافظ في تركيا هو الذي كان يميل باتجاه السعودية ومحاولة اجتذابها، إذ أصبح البُعد الإسلامي يحتل أهمية متزايدة بالنسبة لبعض العناصرالمحافظة دينياً في تركيا[١٤]، وعبر العديد من الشخصيات السياسية ولا سيما اليمين الديني المتمثل بحزب السلامة الوطني

التركي عن أملهم في تكوين «سوق إسلامية مشتركة» تستطيع تركيا من خلالها لعب دور أساسي في تصدير المنتجات المصنّعة مقابل تصدير العرب لنفوطهم وبقية ثرواتهم المعدنية[١٥].

وقد تطورت العلاقات التركية- السعودية بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٧٤، لتجاوب تركيا مع مؤتمرات القمة الإسلامية واشتراكها فيها، وعقد مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية في اسطنبول عام ١٩٧٦، إذ ازداد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدولتين، وحصلت تركيا على مجموعة قروض من السعودية بلغت نحو (٤٠٠) مليون دولار[١٦].

وعلى إثر الأزمة القبرصية الثانية نتيجة الغزو التركي لجزيرة قبرص واحتلال القوات التركية لشمال الجزيرة في صيف عام ١٩٧٤، والحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على تصدير السلاح إلى تركيا عام ١٩٧٥، انتهجت تركيا منذ عام ١٩٧٦ سياسة أكثر استقلالية في الوقت الذي هجت فيه توجهاتها الغربية، فقامت بتطوير علاقاتها بالوطن العربي والعالم الإسلامي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ومنها تشجيعها الاستثمارات لدول الخليج العربي في تركيا ولا سيما الاستثمارات السعودية، مستفيدة في ذلك من عدة عوامل أهمها زيادة مداخيل الأقطار الخليجية التي تفوق موازنة التنمية وموازنة الدفاع فيها ولا سيما السعودية. إذ أصبح رصيدها من العملات الصعبة في نهاية عام ١٩٧٥ يأتي بعد رصيد ألمانيا الغربية والتي صار لها فجأة نفوذ إقليمي ودولي وصار في حوزتها وسائل للتأثير في التطورات الاقتصادية والسياسية داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجه في العالم الثالث من خلال تقديم العون المالي وفي المؤسسات الدولية الاقتصادية الرئيسية في الدول الصناعية أيضاً سواء بفضل الاستثمارات الاقتصادية أم بإشهار ما يُدعى (سلاح المال)[١٧] وتردي الأوضاع الأمنية في لبنان نتيجة الحرب الأهلية التي اندلعت فيه في نيسان ١٩٧٥، الذي كان يشكل عامل جذب الأموال

العربية الخليجية، وتوفير تركيا لفرص الاستثمارات الكبيرة وميزات الطبيعة التي تمتلكها تركيا ولا سيما في مجال السياحة، إضافة إلى قرب تركيا من منطقة الخليج العربي مقارنة بالدول الأخرى، ومنها دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.. وغيرها، فضلاً عن وفرة رأس المال الخليجي، وتناغم المناخ السياسي الداخلي في تركيا مع التوجه السياسي الجديد.

والواقع أنه عندما تسلم الائتلاف الحزبي المشكل من حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولندا أجويد وحزب الخلاص الوطني بزعامة نجم الدين أربكان السلطة أوضح حزب الشعب الجمهوري بأن على تركيا أن «تقوم باتخاذ المزيد من الاستقلالية في سياستها الخارجية والمساهمة في مشاريع التنمية العربية والإسلامية المتعلقة بالبناء والإسكان والسياحة والصناعة والزراعة وكذلك النفط» [١٨]، وفي هذا السياق تم في عام ١٩٧٦ عقد اتفاقية سعودية تركية في مجال التعاون للنقل الجوي بين شركة الطيران التركية وشركة الطيران السعودية، تسمح بموجبها بالرحلات المتبادلة للخطوط الجوية بين الدولتين، حيث تستفيد السعودية من تركيا في رحلاتها إلى أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق اسطنبول وأنقرة وكذا الطائرات التركية في رحلاتها إلى الأقطار العربية والآسيوية وتسفير الحجاج [١٩]. كما تطورت العلاقات التجارية بين الدولتين، إذ ارتفع التبادل التجاري من (٢٠) مليون دولار إلى (١٨٧) مليون دولار عام ١٩٧٩ [٢٠]. ووافقت السعودية على تقديم قرض لتركيا قدره (٢٥٠) مليون دولار عام ١٩٨٠ [٢١].

وفي وصفه لتطور العلاقات التركية السعودية قال السفير التركي لدى السعودية فكرت بزكات إن علاقات بلاده مع السعودية هي أكثر من ممتازة موضحاً بأن هنالك العديد من المشاريع التنموية في السعودية تُسهم في تنفيذها شركات تركية، إضافة إلى وجود أعداد كبيرة من المهندسين والعمال الأتراك الذي يمارسون نشاطاتهم في السعودية [٢٢].

وقعت في منطقة الشرق الأوسط نهاية السبعينات أحداث مهمة أبرزها انهيار دور نظام شاه إيران محمد رضا بهلوي الشرطي الموكل من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية ثم الغزو السوفيتي لأفغانستان، وصحوة الحركة والتيارات الإسلامية الأصولية والتقليدية في الدول العربية والإسلامية، ثم ظهور الطفرة النفطية في الأقطار العربية الخليجية إثر حرب تشرين ١٩٧٣.

وإزاء هذه التطورات كان على تركيا أن تؤدي دورها المطلوب من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية في تواصل انفتاحها على الأقطار العربية ولاسيما الخليجية منها بسرعة أكبر وبكثافة عالية، ولم تعد الحاجة إلى شحنات النفط واعتمادات التنمية سوى حافزين فقط من مجموع الحوافز التي شجعت تركيا على إقامة علاقات ودية مع الدول العربية والإسلامية حيث بقي الهدف السياسي الحافز الأهم، وهو محاولة إيضاح أن تركيا تشكل جزءاً من المنطقة، وأن أمنها بالذات مرتبط بصورة وثيقة بالأمن الإقليمي، الأمر الذي يتطلب إقامة علاقات وتبادل اتصالات أشد وثوقاً[٢٣].

وبذلك فمنذ خريف عام ١٩٨٠ تاريخ آخر انقلاب عسكري في تركيا شهدت السياسة التركية بعض التحولات الخارجية، إذ ساعدت التطورات الإقليمية والدولية إلى بروز قناعة لدى المسؤولين الأتراك بضرورة بناء جسور العلاقات مع الوطن العربي تقوم على قاعدة «إسلامية» هدفها التأثير في مجرى الأحداث في المنطقة، ربما يعود بالنفع الاقتصادي لتركيا التي كانت تعاني من أزمة خانقة خلقتها ظروف الأوضاع الداخلية الصعبة التي مرت بتركيا أواخر السبعينات وكادت تؤدي إلى نشوب حرب أهلية في تركيا.

وعلى هذا الأساس فإن تركيا كانت تطمح لأداء دور إقليمي في المنطقة لما يوفره هذا الدور من مكاسب اقتصادية وسياسية، وإلى أداء دور مزدوج، وهو أن تكون تركيا ممثلة للغرب في الشرق الأوسط، وممثلة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي لدى الغرب[٢٤].

وهكذا فما أن جاءت حكومة كنعان ايفرن حتى شرعت بفتح الأبواب أمام العرب دون أية عقد تاريخية وأعلنت رغبتها في تحويل تركيا إلى مركز مالي للعالم الإسلامي، لذلك تأتي سياسة الانفتاح الاقتصادي التي رسمتها حكومة توركوت أوزال التي أكدت أهمية استمالة رأس المال الأجنبي، ليس عن طريق الأعمال المصرفية فحسب بل عن طريق اسهام الشركات والمؤسسات الاقتصادية، إذ أنشئت في المنطقة شركات ساهمت فيها رساميل أمريكية وتركية وعربية [٢٥]. وقام العرب من جانبهم بفتح أبوابهم أمام شركات المقاولات التركية، وتسابقت الأقطار العربية لاستيراد المنتجات التركية واستخدام طرقها وموانئها. فتحسن الاقتصاد التركي بعد أن كان على حافة الهاوية عام ١٩٨٠ من جراء الركود الاقتصادي الذي خيم على العالم منذ مطلع الثمانينات وازدياد العجز في ميزانها التجاري.

وقد توالت القروض الخليجية المقدمة إلى تركيا ولاسيما السعودية منها، حيث تم الاتفاق بين الدولتين على قيام السعودية بتقديم قرض إلى تركيا بـ (٧٥) مليون دولار عام ١٩٨١، إضافة إلى قيام الصندوق السعودي للتنمية بتقديم قرض جديد لتركيا في العام نفسه من أجل تمويل المرحلة الثانية من خط السكة الحديد التي تربط ميناء الاسكندرونة بمدينة «ديفرجي» التركية الواقعة في أواسط تركيا، بلغت قيمته (٢١٢) مليون ريال سعودي، إلى جانب قروض سابقة كان قد قدمها الصندوق نفسه بلغت مجموعها نحو ٢٤٣ر٥ مليون دولار [٢٦].

وفي مجال التعاون النفطي، تعهدت السعودية بتزويد تركيا بنحو (٥) مليون طن من النفط الخام عام ١٩٨١ [٢٧]. وبلغت استيرادات تركيا النفطية من السعودية أعلى مستوى لها عام ١٩٨٢. حيث بلغت نسبتها ١ر١٣٪ إلا أن هذه النسبة عادت للهبوط في الأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، فبلغت حوالي ٥ر٥٪ كما لم تستطع تركيا أن

تسوّق سوى بعض منتجاتها النفطية إلى السعودية بمبلغ بسيط لم يتجاوز المليوني دولار عام ١٩٨٢ [٢٨].

وقامت صناديق التنمية العربية والإسلامية خلال السنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٣ بتقديم مبلغ قدره (٧٤٨) مليون دولار لدعم واردات تركيا من النفط، وبلغ ما قدمه صندوق التنمية السعودي لوحده في هذا المجال نسبة ٣٢٪ من هذا الدعم [٢٩]. وبهذا تكون السعودية الجهة الرئيسية التي تقدم القروض والمساعدات إلى تركيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية.

وفي مقابل المكاسب التي أحرزتها تركيا على الصعيد العربي قابلها سد أوربي، حيث تراجعت صادراتها إلى أوروبا بنسبة كبيرة بلغت بحدود ٤٠٪، كما تراجعت تحويلات عمالها في أوروبا إلى وطنهم الأم، مما أدى إلى عجز كبير وقياسي في الميزان التجاري [٣٠]. في حين حققت تركيا زيادة كبيرة في حجم العائدات التي يرسلها الأتراك العاملون في الخارج ولاسيما في السعودية، إذ ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في التجارة التركية من (٢٧٣) مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى حوالي مليارين ونصف المليار دولار عام ١٩٨١ وحوالي مليارين في الشهور العشر الأوائل من عام ١٩٨٢ [٣١]. وتشير إحصائيات عام ١٩٨٢ إلى أنه كان هناك ما لا يقل عن (٨٠) ألف عامل تركي يعملون في السعودية. ارتفع عددهم إلى نحو (١٧٣) ألف عامل [٣٢].

ومن أجل تطوير آفاق التعاون بين البلدين قام الأمير سلطان بن عبد العزيز بزيارة إلى أنقرة في عام ١٩٨٣، نتج عنها قيام تركيا بزج العديد من شركاتها للعمل وأخذ التعهدات داخل السعودية، ليرتفع عددها من (٧٩) شركة عام ١٩٨٢ إلى (١٠٩)

شركة عام ١٩٨٣ وبلغت قيمة المناقصات التي رست على هذه الشركات خلال العام نفسه فقط نحو (٨٢٣) مليون دولار[٣٣].

وفي مايس ١٩٨٤ قام وزير التجارة والصناعة التركي يرافقه بعض رجال الأعمال الأتراك بزيارة إلى السعودية لإجراء مباحثات تستهدف تطوير التبادل التجاري بين البلدين تقرر فيها إنشاء مؤسسة مشتركة للاستثمار، ٧٠٪ من رأسمالها البالغ (٢٠٠) مليون دولار تتحمله السعودية ومركزها الرئيسي في أنقرة[٣٤].

ولزيادة الاستثمارات الخليجية في تركيا ولاسيما الاستثمارات السعودية أتاح القانون الذي صدر في تركيا عام ١٩٨٤ للمستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي عندما لا تقل استثماراتهم عن نصف مليون دولار تملّك الدور والعقارات دون اشتراط المعاملة بالمثل من قِبَل الدول المعنية[٣٥].

وخلال العام نفسه قامت شركات خليجية بتقديم طلبات الاستثمار في تركيا، وأنشئت شركة قابضة، سعودية - تركية برأسمال قدره (١٥٠) مليون دولار للاستثمار في مشاريع داخل تركيا والسعودية وخارجهما. كما منحت تراخيص لمؤسسات مالية عربية من بينها مجموعة «البركة»[٣٦] والبنك السعودي - الأمريكي، ودار المال السعودي والبنك الإسلامي للتنمية، وغيرها من الشركات التي تمتلك شبكات تسويق نشطة في الخليج[٣٧].

وصرح رئيس الجمورية التركية كنعان ايفرن لمسؤولي البنك الإسلامي للتنمية في أثناء زيارته الرسمية للسعودية في شباط ١٩٨٤ قائلاً «إن علاقتنا بالبنك الإسلامي للتنمية علاقات وثيقة، وقد أتاحت زيارتي هذه للمملكة العربية السعودية فرصة الاجتماع بكم، وسوف تزداد وتتطور هذه العلاقات بسبب قبول رئاسة اللجنة الاقتصادية والتجارية الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي»[٣٨].

وقد بدأت هذه المؤسسات أعمالها في مطلع عام ١٩٨٥ برأسمال متواضع قدره (٣ر١) مليون دولار بسبب الحذر الذي يشوب مستقبل هذه المؤسسات في بلد علماني، إلا أن تركيا سعت لتوفير التطمينات اللازمة كافة لعمل هذه المؤسسات. وبالفعل حققت نجاحاً كبيراً في عملها، إذ بلغت الودائع في مصرفي «البركة» و «مؤسسة فيصل الإسلامية» نحو (١٦١) مليار ليرة تركية عام ١٩٨٧ وبنسبة (٨ر١٪) من إجمالي المدخرات الخاصة في تركيا للعام نفسه[٣٩].

ولم يقتصر مجال التعاون بين البلدين على الجوانب الاقتصادية والتجارية.. بل تعدى ذلك إلى مجال التعاون العسكري الذي ابتدأ أثر الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية التركية كنعان ايفرن إلى السعودية المشار إليها، فخلال تلك الزيارة تم التفاهم على تبادل البعثات العسكرية بهدف تدريب بعض الفنيين. أما زيارة رئيس الوزراء التركي توركوت اوزال إلى السعودية عام ١٩٨٥، فقد تم الاتفاق على إقامة تعاون سعودي - تركي مشترك لإنتاج بعض المعدات العسكرية المتقدمة[٤٠]. ومنها قيام الجانب التركي بتصنيع وتطوير الطائرات لحساب القوات الجوية السعودية، بعد حصول الموافقة الأمريكية على ذلك، وبالأخص الطائرات المقاتلة «ف ٤٠ باي» التي بدأت تدخل طور التقادم[٤١].

ويأتي ما أعلنه النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي ووزير الدفاع والطيران سلطان بن عبد العزيز بعد اجتماعه مع وزير الدفاع التركي زكي باوزوك خلال زيارته لتركيا في صيف عام ١٩٨٤ تأكيداً للتعاون العسكري السعودي التركي، فقد صرح بأن الجانبين توصلا إلى صيغة للتنسيق في مجال إنتاج الأسلحة، وقالت مصادر سعودية أنه قد تحدد موعد لاحق لزيارة وفد عسكري لتركيا لتفقد إنشاء المصانع العسكرية الجديدة[٤٢]، وفي شباط ١٩٨٥ وقّعت اتفاقية للتعاون بين تركيا والسعودية في المجال

العسكري. ولم تستبعد المصادر العسكرية في منطقة الخليج العربي أن يؤدي هذا التنامي في حجم وإطار التعاون بين السعودية وتركيا إلى جعل هذه الأخيرة المصدر الرئيسي للدعم العسكري بالنسبة للقوات المسلحة السعودية بين دول الشرق الأوسط، وذلك بدلاً من الباكستان التي كانت تقوم بلعب هذا الدور[٤٣].

ويأتي قيام التعاون العسكري وتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين العسكريين في البلدين إلى تحقيق هدفين أساسيين هما :

أولاً : سعي تركيا المتزايد لتصريف منتجاتها العسكرية في السوق التسليحية السعودية.

ثانياً : اتجاه السعودية إلى اعتماد تركيا حليف عسكري وتسليحي أساسي في المنطقة.

جاء تطور العلاقات السعودية التركية أواسط الثمانينات إحدى أهم ثمار المعادلة الجديدة التي أصبحت تركيا بموجبها معنية بصيغ الحل لأزمة الصراع العربي الإسرائيلي بصفة عامة والحرب العراقية الإيرانية بصفة خاصة، وهو أمر تكرس بموقف رسمي عكسته تصريحات رئيس الوزراء التركي توركوت اوزال في أثناء زيارته للسعودية في مايس ١٩٨٥ على رأس وفد تركي رفيع المستوى ضم وزراء الخارجية والدافع والأشغال العامة التي تزامنت مع التصعيد الخطير في الحرب العراقية الإيرانية لتشمل حرب المدن، مما جعل الموقف في منطقة الخليج العربي يتحول من حرب محصورة بين جيوش ومواقع عسكرية إلى حرب المنشأت والمدن، فقد أعلن أوزال أنه بإمكان تركيا أن تلعب دوراً أكبر في مجال إنهاء الحرب العراقية الإيرانية، مؤكداً أن بلاده قامت بتطوير علاقاتها مع الوطن العربي والعالم الإسلامي من واقع مصالحها في الشرق الأوسط، إذ تهدف تركيا لأن تكون الجسر الاقتصادي بين الشرق والغرب، مثلما هي الجسر الجغرافي بينهما[٤٤].

وأظهرت المحادثات التي أجراها الرئيس أوزال مع الملك السعودي فهد وولي عهده عبدالله أهمية عودة تركيا إلى ساحة العمل الإسلامي، وفي إعادة توازنات القوى في منطقة الخليج العربي مما يضيف إلى الخريطة الاستراتيجية للمنطقة بُعداً إسلامياً يقوى من إيقاع التماسك الإقليمي ضد الأخطار الخارجية الذي يؤهله الموقع الجغرافي لتركيا وعضويتها في حلف شمال الأطلسي .

ووصف ولي العهد السعودي العلاقات السعودية التركية بأنها «ليست تقليدية مألوفة بل إنها روابط حيوية قامت وتقوم بحكم العقيدة المشتركة لا بحكم المصلحة المشتركة. ولذلك لن يعززها نفع ولن تضعفها خسارة، فالأخ لأخيه وبأخيه في كل ظرف ومكان، وهكذا فإن حافز شعبنا لإشاعة الاستقرار السياسي في المنطقة ليست بالحافز الاقتصادي»[٤٥].

كما تحدث أوزال في ختام الزيارة عن العلاقات السعودية التركية قائلاً «نحن ننظر إلى المملكة العربية السعودية قوة مميزة في المنطقة لها دورها الفاعل الذي يتخطى بتأثيره منطقة الشرق الأوسط، وهو دور لطالما اعتبرناه أحد الركائز الأساسية في ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة، وتتسم العلاقات بيننا وبين السعودية بكثير من المودة التي تستند إلى الروابط التاريخية المتينة بين شعبي البلدين»[٤٦].

وقد أسفرت الزيارة عن توقيع اتفاقية لإنشاء شركة سعودية تركية مقرها أنقرة للاستثمار في قطاعي الصناعات البتروكيمياوية وصناعة النسيج برأسمال قدره (٥٠٠) مليون دولار، يساهم الجانب السعودي بـ ٦٠٪ من الأسهم، وتطرح الأسهم الباقية للاكتتاب من قِبَل الأتراك[٤٧].

بلغ عدد العاملين الأتراك في السعودية أواسط الثمانينات زهاء (٣٠,٠٠٠) عامل ويتوجه إلى الحج كل عام حوالي (٤٠) ألف حاج تركي. في مقابل عدد هائل من السياح السعوديين في تركيا وهم معفون من تأشيرة الدخول قدر عددهم بنحو (٣٠٠) ألف سائح عام ١٩٨٥، الأمر الذي يقدم خدمة مهمة إلى ميزان المدفوعات التركي، ولكنه في الوقت نفسه يسبب هموماً لبعض المسؤولين الأتراك إذ يستلزم ذلك كتابة الإعلانات التجارية والثقافية .. باللغة العربية في بلاد كمال أتاتورك الذي منع استعمال الحروف العربية منذ صدور القانون التركي رقم ١٣٥٣ في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٨ الذي تم بموجبه تغيير الحروف العربية إلى اللاتينية(*).

والسياحة بطبيعة الحال ليست سوى وجهاً من وجوه الروابط الاقتصادية المتنامية بين تركيا والسعودية، فقد انشئت في اسطنبول عام ١٩٨٦ الشركة السعودية التركية للاستثمار في القطاعات التصديرية. كما ساهمت إحدى الشركات السعودية بأسهم بلغت قيمتها نحو (٢,٦) مليون دولار في شركة أزمير لصناعة الحديد والصلب[٤٨]. وفي نيسان من العام نفسه بدأ أوزال زيارة أخرى للسعودية أسفرت عن شراء تركيا لثلاثة ملايين طن من النفط الخام السعودي[٤٩].

وشمل التعاون التركي السعودي أيضاً الجانب الإعلامي، حيث تم الاتفاق بين الجانبين في آب ١٩٨٧ على تبادل المعلومات والمواد الإخبارية بين وكالة أنباء الأناضول التركية ووكالة الأنباء السعودية[٥٠]. إضافة إلى مجالات التعاون الفني والثقافي[٥١] والتنسيق المشترك في مكافحة (الإرهاب)، وتهريب المخدرات سواء من البلدين أو على الصعيد الدولي[٥٢]. وترددت معلومات حول إجراء مفاوضات بين البلدين لإرسال قوات تركية للعمل بصفة وحدات للأمن الداخلي في السعودية قدر عددها بنحو (١٦) ألف جندي،

شريطة أن يتم نشرها في المناطق الشرقية من السعودية لتحل مكان (١٥) ألف جندي باكستاني كانوا يعملون في السعودية منذ عام ١٩٧٨ [٥٣].

وهكذا استطاعت تركيا أن تُحسّن كثيراً من أوضاعها الاقتصادية، وتعوّض غياب الشاه بدور إقليمي جديد في منطقة الخليج العربي في ظل الهيمنة الأمريكية والغربية. وأن تلعب دوراً فاعلاً داخل منظمة المؤتمر الإسلامي لحساب الغرب وقدمت الأقطار العربية الخليجية ولا سيما السعودية مساعدات كبيرة وقروض ميسرة وهائلة لتركيا.

وبذلك جاء ارتباط مصالح تركيا في المنطقة ليؤكد اهتمامها المبني على توافر الأمن والاستقرار فيها من منظور غربي وبما يؤمن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للدول الغربية، وتجسد ذلك بشكل واضح من خلال الخدمات اللوجستية التي قدمتها تركيا لدول التحالف ضد العراق عام ١٩٩١ والتزامها بفرض الحصار المفروض عليه من قِبَل مجلس الأمن الدولي ومساندتها لعصابات التمرد الكردية في شمال العراق بقصد إضعاف العراق خدمة للمصالح الغربية وبعض القوى الإقليمية المرتبطة بها.

ومكافأة على موقفها هذا فقد تلقت تركيا منذ انتهاء حرب الخليج على العراق في نهاية شباط ١٩٩١ ما يزيد على ثلاث مليارات دولار من المساعدات المالية على شكل هبات منها (٢ر١) مليار دولار من الكويت و (١٠٠) مليون دولار من إيران ونفط من السعودية بقيمة (٣٦ر١) مليار دولار والباقي من الدول الغربية [٥٤].

كما قررت السعودية المساهمة بمليار دولار لصندوق الدفاع الغربي الذي تشكل من أجل دعم القوات المسلحة التركية خلال حرب الخليج، وذكر الملك فهد في رسالة بعثها لرئيس الجمهورية التركية أوزال أن قرار السعودية بهذا الصدد قد وقع من قبله بالذات. وصرح متحدث رئاسة الجمهورية التركية السفير (قاياطوبري) أن السعودية ستمنح تركيا

قرضاً قيمته مليار دولار لمساعدتها على شراء (١٦٠) طائرة مقاتلة من طراز (اف ١٦٠) من الولايات المتحدة الأمريكية، ولتمويل وتحديث القوات المسلحة التركية يصل إلى تركيا خلال خمس سنوات على شكل دفعات بقيمة (٢٠٠) مليون دولار سنويا [٥٥].

وقد قام رئيس الجمهورية التركي سليمان ديميريل مطلع عام ١٩٩٣ بزيارة رسمية إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومنها السعودية. وهي أول زيارة يقوم بها منذ توليه السلطة في البلاد يرافقه وفد رفيع المستوى ضم وزيري الخارجية والزراعة وعدد من الخبراء العسكريين والاقتصاديين ورجال الأعمال بعد أن دخلت علاقات تركيا معها طوراً جديداً إبان الخدمات الكبيرة التي قدمتها تركيا وما تزال تقدمها لقوى التحالف ضد العراق.

وقالت مصادر دبلوماسية أن هذه الزيارة تندرج في إطار سعي الجانبين السعودي والتركي إلى ملء الفراغ الناجم عن غياب العراق والخلل الذي أحدثه ذلك لصالح إيران سياسياً وعسكرياً. وان لتركيا مصالح في تعزيز هذا التوجه وتقديم نفسها باعتبارها البديل المقبول خليجياً وغربياً والحصول على مزيد من الأموال لدعم الاقتصاد التركي، إضافة إلى توقيع عقود مبدئية لصفقات أسلحة ومعدات عسكرية وتركية إلى السعودية ودول الخليج العربي الأخرى، والترتيب لحلف إقليمي جديد في المنطقة، يخدم المصالح الأمريكية .

وقد وصفت مصادر رسمية في أنقرة زيارة ديميريل هذه بأنها (مهمة جداً)، وأنها «ستتيح إعادة تثمين وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية المتطورة بين تركيا والسعودية في كافة المجالات» [٥٦].

ويتضح لنا مما تقدم بأن المملكة العربية السعودية تُعد من أولى الأقطار العربية الخليجية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع تركيا، وبلغت هذه العلاقات مستويات متطورة

في العقدين الأخيرين التي ارتكزت على الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية.. وفي مجال الاستثمارات وتوظيف رؤوس الأموال السعودية في تركيا، إذ حققت تركيا في سنوات الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وفي أحداث حرب الخليج ١٩٩١ طفرة نوعية في علاقاتها تلك، بسبب انسجام ومطابقة تركيا في سياستها ومواقفها للمصالح السعودية في المنطقة.

وتنظر تركيا إلى علاقاتها مع أقطار الخليج العربي ولا سيما المملكة العربية السعودية كونها سوقاً رائجة لمنتجاتها الزراعية، وممولاً للاستثمارات فيها، ومصدراً رخيصا ومضموناً إلى حد ما للطاقة، وجسراً مهماً لعلاقات أمتن بينها وبين الغرب يؤهلها للاندماج فيه. مستفيدة من موقعها الجغرافي المتميز، ومن طابعها الإسلامي، وعضويتها في المؤتمر الإسلامي، وفي حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومن الضغوط الواقعة على أقطار الخليج العربي، ولا سيما من قبل إيران التي تسعى لاستغلال الظروف الراهنة للعب دور إقليمي مؤثر هي الأخرى منطلقة من واقعها الجغرافي المطل على الخليج العربي.

كما تسعى تركيا من خلال علاقاتها المتطورة مع المملكة العربية السعودية وأقطار الخليج العربي الأخرى إلى تطوير اقتصادها الوطني، وسد احتياجاتها النفطية، وفي لعب دورها الإقليمي والدولي المرتبط بالسياسة الغربية ومصالحها الحيوية في هذه المنطقة المهمة والحساسة من العالم .

الهوامـــش

١ - Kemal H. Karpat; Turkey's foreign policy in transition 1950 - 1974 (Leiden - 1975), p. 121.

٢ - دويغو بازوغلوسيزر؛ سياسة تركية الأمنية (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١) ص ٢٧- ٢٨.

٣ - محمود علي الداود؛ «تركيا والخليج العربي»، مجلة «المنار»، العددان الثالث عشر والرابع عشر، كانون الثاني/شباط، ١٩٨٦، ص ٢٤.

٤ - مركز البحوث والدراسات، أخبار تركيا (بغداد، ١٩٨٦) ،ص ٢٥.

٥ - فيروز أحمد ؛ «النفوذ الإسلامي في تركيا، بين الضغوط واستجابة الدولة»؛ في : نوبارهونسبيان وآخرون؛ تركيا بين الضغوط البيروقراطية والحكم العسكري، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط/١، ١٩٨٧) ، ص ١٤٥.

٦ - عبد الوهاب بكر ؛ «تركيا والصراع العربي الإسرائيلي» في : العلاقات العربية التركية من منظور عربي» الجزء الأول (معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١) ، ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩.

(*) حكم تركيا خلال هذه الفترة حزب العدالة التركي برئاسة سليمان ديميريل، وهذا الحزب هو وريث الحزب الديمقراطي التركي الذي انحل بعد انقلا آيار ١٩٦٠ وإعدام زعيمه ، عدنان مندريس. وكان حزب العدالة يمثل مصالح القوى الاقتصادية المتنفذة في تركيا، ويعمل على تدعيم موقع تركيا في حلف شمال الأطلسي، والإبقاء على القواعد العسكرية التابعة لهذا الحلف في البلاد، وتدعيم موقع تركيا الإقليمي بمعاهدات واتفاقات دفاعية. انظر :

إبراهيم خليل أحمد وآخرون ؛ تركيا المعاصرة (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ،١٩٨٨)، ص ٥٥ - ٥٦.

٧ - بكر ، المصدر الصادق ، ص ٢٩٨؛ سيزر؛ المصدر السابق، ص ٥٦ .

٨ - فيروز أحمد ؛ المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

٩ - سيفي تاشان ؛ «السياسة التركية المعاصرة تجاه الشرق الأوسط» (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، مجلة ، أوراق تركية معاصرة، العدد الأول - السنة الأولى ، ١٩٨٧،ترجمة ، صلاح سليم علي) ، ص ٦٢ .

١٠ - سيزر، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

١١ - Karpat, Op. cit., p. 126.

١٢ - بول ديمونت ؛ «تركيا والدول العربية في الشرق الأوسط»، (بغداد ، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، ١٩٨٥، ترجمة ، غازي فيصل) ، ص ١٤ - ١٥.

١٣ - «دور الموقع الجيوبولتيكي في سياسة تركيا الخارجية» مجلة «الشئون التركية»، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، العدد الثالث، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ٢٥.

١٤ - سيزر ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

١٥ - Merip Report, Turkey, Middle East Research Institute University of Pennsylvania (London, 1985), p. 13.

١٦ - فاروق توفيق إبراهيم، العلاقات الاقتصادية العربية التركية في مجال النفط والمياه ١٩٧٠ - ١٩٨٣، (بغداد ، ١٩٨٥)، ص ٣٥.

١٧ - بيتر مانغولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، (دمشق ، ط/١، ١٩٨٥، ترجمة ، أديب يوسف شيش) ، ص ٣٦.

١٨ - Ali Ihsan Bagis; "The Beginning and The Development of Economic Relations Between Turkey and Middle Eastern Countries", p. 2.

(جامعة اليرموك ، الأردن) المؤتمر الثالثة للعلاقات العربية - التركية .

١٩ - صائب حمودي خضر؛ الاقتصاد التركي وتطور العلاقات الاقتصادية العراقية التركية ، (بغداد، ١٩٧٦) ، ص ٦٢ .

٢٠ - سعد أبو دية؛ «العلاقات الأردنية التركية في عهد جلالة الملك حسين ١٩٥٣ - ١٩٥٨» ، المؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية، المصدر السابق، ص ١٩.

٢١ - نشرة «عالم النفط»، المجلد الثاني عشر، العدد (٤٣) ، ١٩٨٠، ص ٣١.

٢٢ - صحيفة «البلاد» السعودية، ١٢ كانون الثاني، ١٩٨٠.

٢٣ - سيزر، المصدر السابق ، ص ٢٩.

٢٤ - عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٥١.

٢٥ - «الموازنة التركية بين اتجاهها نحو الغرب وانفتاحها على الشرق الأوسط»، مجلة (الشؤون التركية)، (بغداد ، ١٩٨٥) ، ص ٩ .

٢٦ - مركز البحوث والدراسات ؛ «العلاقات السعودية - التركية»، (بغداد، ١٩٨١) ، ص ٣.

٢٧ - إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

٢٨ - المصدر نفسه ، ص ٨٩ - ٩٠ .

٢٩ - أحمد نوري النعيمي ؛ «دراسة عن تركيا» ، (بغداد ، ٩١٨٥) ، ص ٩١ .

٣٠ - مركز البحوث والدراسات؛ «أخبار تركيا» (بغداد، ١٩٨٦) ، ص ٢٥.

٣١ - أرشيف مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العلاقات العربية التركية، ١٩٨٥.

٣٢ - المصدر نفسه لسنة ١٩٨٥.

٣٣ - مركز البحوث والدراسات؛ «أخبار تركيا» ، (بغداد، ١٩٨٥) ، ص ٩.

٣٤ - «تركيا، مفاصلها الاقتصادية والاستراتيجية بين الشرق والغرب» ، (فرنسا، مؤسسة الدراسات والمشاريع الانمائية، ١٩٨٦)، ص ٢٨.

٣٥ - الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان العربية وتركيا، إعداد : قسم البحوث، مجلة «أوراق اقتصادية ٤/٣، تشرين الأول، ١٩٨٧، ص ٩٦.

٣٦ - يعرف في تركيا بمصرف التمويل الإسلامي، وتمتلك السعودية نحو (٥٠٪) من موجوداته، و (١٠٪) لشركة «هاك يتريم» التركية التي تأسست عام ١٩٨٤، ويمتلك أربعة مواطنين سعوديين النسبة المتبقية من رأسمال المصرف، والقسم الثاني من (مصرف البركة)، الذي يُعرف بـ «مصرف التمويل الفيصلي السعودي» ، ويشمل (١٠٪) مساهمين أتراكاً ، أما نسبة الـ (٩٠٪) المتبقية من رأسمال المصرف فيمتلكها شركاء أجانب، من السعودية وجزر (البهاما) ومصر ، والبحرين ، انظر : BaGis, Op. cit., p. 5.

٣٧ - Hgh pope; Islamic Banks Forge Ahead Turkish Daily News (Ankara, June, 20, No. 4796, 1988), p. 5.

٣٨ - كلمنت هنري مور، المصارف الإسلامية والسياسية التنافسية في العالم العربي وتركيا، (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ترجمة ، صلاح سليم علي) ، ص ٢٤.

٣٩ - العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين العربية وتركيا »، أوراق اقتصادية، العدد (٣)، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، ص ٩٦.

٤٠ - مركز البحوث والدراسات ، أخبار تركيا ، المصدر السابق ، ص ١٨.

٤١ - النشرة الاستراتيجية، «دعم أمريكي للصناعات العسكرية التركية»، (لندن، مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات)، العدد ١٣/١٢، المجلد (٨) ، ٣٠ تموز ١٩٨٧.

٤٢ - أرشيف مركز الدراسات التركية، ١٩٨٤.

٤٣ - العلاقات السعودية - التركية ، نشرة نصف شهرية ، (قبرص ، مؤسسة ساتلايت بلوت ليمتد، العدد (١٣)، ١٩٨٥.

٤٤ - تركيا والوطن العربي، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (بغداد، ١٩٨٥) ، ص ٣٦ ، ٣٧.

٤٥ - المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

٤٦ - المصدر نفسه ، ص ٣٨ .

٤٧ - BaGis, Op. cit., p. 6.

(*) M. Sakir ülkütasir' Atatürk ve Harf Devrimi, (Ankara, 1973), p. 50.

٤٨ - فاخر عبد الستار حيدر، الاقتصاد التركي وطبيعة العلاقات الاقتصادية الخارجية وخاصة مع العراق، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، كانون الأول ١٩٩٢، ص ١٠٠.

٤٩ - Testing time for Turkey, The Middle East, june, 1986, p. 57.

٥٠ - صحيفة «أضواء الأنباء» التركية ، ٢١ آب ١٩٨٧.

٥١ - صحيفة «أضواء الأنباء» التركية ، ١٢ حزيران ١٩٨٧.

٥٢ - صحيفة «أضواء الأنباء» التركية ، ٢ تشرين الأول ١٩٨٨.

٥٣ - صحيفة «أضواء الأنباء» التركية ، ١٣ كانون الثاني ١٩٨٩.

٥٤ - وجيه كوثراني، «موقع العلاقات العربية التركية في إطار العالم الإسلامي»، في : العلاقات العربية التركية ، حوار مستقبلي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ، ط/١، ١٩٩٥) ، ص ٤٥٥.

٥٥ - صحيفة «أضواء الأنباء» التركية ، ٣ تشرين الأول ١٩٩١.

٥٦ - أرشيف مركز الدراسات التركية ، تركيا والخليج العربي، ١٩٩٣.